أكد أن اضطراب منظومة الاحتياجات سبب رئيسي لبروز ظواهر التطرف والهجرة واستلاب الهوية

الباحث محمد الكهالي: جودة حياة الإنسان اليمني منخفضة

كتب/محمد راجح

في معظم الأحيان تجد أن خلفية كثير من البشر الذين نجحوا في تقديم أعمال جليلة لمجتمعاتهم وتركوا بصمات مؤثرة ومستمرة التأثير لم يكونوا من الأغنياء أو أصحاب الجاه أو ذات سلطة أو قريبين منها ، إنهم من البسطاء شديدي التواضع في إطارهم الاجتماعي أو العلمي والعملي.

هكذا يصنف الباحث اليمني محمد أحمد الكهالي نوعية البشر المتفوقين في خدمة مجتمعهم في سياق تشخيصه للإنسان اليمني والتأثيرات النفسية المنعكسة على جودة الحياة التي يعيشها.

يرجع علماء السلوك الإنساني ذلك إلى امتلاك أولئك الناس للتوازن بين القدرات والأهداف التي يضعونها لأنفسهم بوضوح وبساطة ووجود الأنظمة العامة التي تضمن لهم تحقيق الأهداف والوصول إلى غاياتهم بجدارة.

وهذا مايفتقده مجتمعنا اليمني بحسب الكهالي الذي يتفوق فيه معدومو القدرات الذين باستطاعتهم الوصول إلى مراتب ومكانات تخص آخرين لا ينظر إلى قدراتهم ولا يتم الاهتمام بها.

ويرى أن تغير قيمة العمل واحترامه وانعكاسها سلباً على حبه وإعطائه من أجل الآخرين ومن أجل تطور العمل تنتج العجز عن التكيف مع المشكلات والأزمات اليومية أو العارضة وتقتل القدرات الكامنة في الإنسان لتجاوز الذات والعمل من أجل الآخرين الذين يشكلون بفرديتهم المجموع العام المساوي للوطن كقيمة حسية ومعنوية.

ويشير إلى أن هذا التفكيك للمشكلة من منظور الصحة النفسية والسلوكية يكشف عن حقيقة خطيرة تتمثل في فقدان الإنسان اليمني لكل هذه العناصر مجتمعة.

ويتطرق الكهالي في هذا الجانب لنقطة بالغة الأهمية تتمثل في أن التفوق العلمي والعملي لا يضمن للشباب الذين يشكلون أكثر من نصف السكان الفرص التي يستحقونها في الأعمال أو التعليم أو الترقي أو من حيث الأجر والمكانة.

معاناة

وتعاني البلد نتيجة هكذا وضعية من ندرة الكفاءة والخبرة ، ويتبنى الوضع السياسي فتح باب الهجرة للعمالة الماهرة وهذا ما يولد هذه الحالة المستغربة من اللا مبالاة وعدم الاكتراث لكثير من الأمور التي أصبحت سمة غالبة لدى العامة والخاصة، وحالة الانسحاب من الفعل الاجتماعي والتفاعل مع المتغيرات والمشكلات ، وظهور مشكلات اجتماعية وسلوكية خطيرة يتطور البعض منها إلى حد الظواهر الاجتماعية كالتطرف والإدمان أو الإنتحار أو الهجرة. كما تؤدي هذه الحالة استناداً للباحث الكهالي إلى بروز مشكلة ضعف الانتماء بشكلها الخطير ومشكلاتها المتعددة.

ويضيف: صحيح أن الفقر والأوضاع الاقتصادية غير المستقرة تخلق الكثير من المشاكل المتشابهة لكنها لاتصل إلى حد استلاب الهوية أو إضعاف الانتماء والدافعية.

إن ما يؤكده الواقع اليوم طبقاً للباحث هو استشراء مرض خطير أصاب النفس اليمنية التي هي جزء من محيطها العربي النادر تعافيه خلال الحقبة الحالية من هذا المرض المرتبط بسلامة النفس وصحتها وقدرتها على العمل والتحرك واكتساب المعرفة وفهم الآخر والمحيط العام الداخلي والخارجي لها وامتلاكها للثقة وتقدير الذات.

ويقول: لو فحصنا النظريات الخاصة بشكل الشخصية الإنسانية لوجدنا أننا إزاء مشكلة من نوع جديد ومرض يتطلب تطعيما ووقاية من نوع خاص.

ويؤكد الكهالي أن عدم استقرار منظومة الاحتياجات لدى الإنسان اليمني اليوم جعل جودة الحياة لديه منخفضة وغير مستقرة وهو ما يقود لافتقاد حقيقة هامة تتمثل بالصحة النفسية التي لا تعني المرض النفسي بل تعني جودة الحياة.

توازن

يوضح أن ذلك يعني امتلاك الإنسان اليمني للتوازن بين قدراته وامكانياته ورؤيته للمستقبل وكيفية العمل لتحقيق أهدافه ورسوخ حب العمل والعطاء ، وكذا العمل من أجل الآخرين حوله وهو ما يقود إلى أهم عناصر الصحة النفسية والمتضمنة قدرة الإنسان على مواجهة الأزمات والصدمات والمشكلات وبالتالي القدرة على تجاوز الذات وترسيخ قيم الانتماء للوطن والمجتمع.

ويشير إلى أن الحرمان من هذه المقومات للصحة النفسية يخلق هذه المشاكل التي ترسخت من فترات سابقة والمتمثلة بغياب الشعور بالانتماء والسلبية إزاء القضايا العامة والتي مرجعها الافتقاد بأن لنا دوراً في كل ما يجري حولنا وفي كل مشاكل البلد والناس، وفي تمكن الشعور بالقهر والظلم وعدم القدرة على تحقيق العدل وغياب حرية الرأي الفاعلة والشعور بالأمان على المستقبل.

ارتباطات

يعدد مجموعة من القضايا المرتبطة بهذه الوضعية مثل تردي التعليم والذي لا ينتج عمالة ماهرة بالإضافة إلى أن البنى التعليمية الأهلية العامة توفر بيئة خصبة للقيم السالبة عبر ضعف الأداء والإدارة وعشوائية المناهج وضعف المتابعة وتسليع التعليم في كل مستوياته ما يضرب الضمير الجمعي في الصميم وينتج المزيد من الأزمات النفسية التي تظهر اليوم بشكل العجز النفسي والسلوكي ، كما يولد ضعف اللغة وتعليمها مزيداً من المشاكل النفسية واضطراب السلوك كونها أداة التفكير والإبداع.

إدارة الموارد البشرية!

■ هناك الكثير من القضايا الشائكة والعالقة التي تطغى على المناقشات بالشأن اليمني المحلي، خصوصاً منها ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تتبعها حكومة الوفاق أو أية حكومة قادمة، رغم أن الحكومة الحالية تقف اليوم قاب قوسين أو أدنى، إما أن تكون أو لا تكون، فهي أمام مسؤولية تاريخية ومهام شاقة ومعقدة، خاصة وأنها جاءت في ظل إرث ثقيل وعقبات وعوائق لا تحصى، وشحة موارد مالية وسياسات مالية ونقدية هزيلة وفاشلة وقيود سياسية كبيرة قد يتعذر على الدولة تحمل مزيد من التوظيفات وتحرير المجتمع اليمني من الفقر ومده بالخدمات اللازمة أو مساعدته على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمخاطر التي قد يواجهها في حياته اليومية أو المستقبلية وتحريره من الخوف والتوترات والقلق من المستقبل القادم أو أن تغذي شعور اليمنيين بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فاليمن لم تنجح حتى اللحظة في تأمين شبكات الأمان الاجتماعي وفي رفع مستوى معيشة مواطنيها، ولم تحقق – أيضا – المستوى الأدنى والمطلوب أو المقبول محلياً ودولياً باتجاه التنمية والنمو، خصوصا وأن هذا البلد عاش منذ زمن ليس بقريب في ظل الاضطرابات والنزاعات والتقطعات والثارات القبلية المؤثرة التي تضر بالاقتصاد اليمني، وما زاد الطين بلة في ذلك أن هذا البلد يستضيف ويأوي حتى الآن ما يقرب من أكثر من مليون ونصف المليون شخص من القرن الأفريقي بكل سلبياته.

أحمد سعيد شماخ

وإجمالا يمكنني القول إن مستوى الاقتصاد اليمني برمته لا يعبّر إطلاقا عن الثروات الاقتصادية المتنوعة التي تزخر بها وتمتلكها اليمن ولا على مستوى دخل الفرد الذي يعيش فيه كثير من اليمنيين تحت خط الفقر، أي أقل من دولار واحد في اليوم، والذي ينبغي أن يكون فيه مستوى دخل الفرد عالياً كنظيره الخليجي.

إن ارتفاع نسبة الفقر وزيادة أعداد العاطلين في اليمن لا يعطي هو الآخر صورة واضحة وواقعية عن هؤلاء الفقراء ومدى تعرضهم للجوع والحرمان والأمراض المختلفة ومدى تعرضهم للآثار المترتبة على الحرب الدائرة والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي رافقتهم منذ مطلع العام المنصرم 2011م وحتى اللحظة وما خلفته تلك المواجهات من تدمير للبنى التحتية وللمنشآت العامة والخاصة ولشبكة الكهرباء والمياه وانعدام الغاز المنزلي والمشتقات النفطية وقطاع الخدمات بشكل عام الذي انعكس سلبيا وأدى بدوره إلى ركود اقتصادي في البلد وإلى شلل تام في القطاع التجاري وضعف القدرة الشرائية للمجتمع وإلى توسيع فجوة الفقر والجوع والبطالة، وهو الأمر الذي يستدعي ويتطلب من الحكومة الإسراع في تقديم المساعدات العاجلة إلى شرائح المجتمع الأكثر فقراً وجوعا وحرماناً واستدامتها، وإلى العمل الجاد على تحسين النظام الصحي الحالي الذي يفتقر إلى المهنية، وإعادة النظر من جديد في كل جوانبه، وإلى التكامل وبناء القدرات المؤسسية، حيث أن هذا القطاع يشكو سوء الإدارة والتضخم الوظيفي والتسرب وعدم القدرة والكفاءة في التغطية الكاملة للرعاية الصحية.

أما على مستوى قطاع التقاعد اليمني بشكليه المدني والعسكري، فحدّث ولا حرج، فلا يتسع المقام هنا لسرد كل قضايا ومشاكل التقاعد، وإنما يمكن القول إن هذا النظام لا يلبي الآمال والطموحات المرجوة للمتقاعدين رغم أن جزءاً من أحوال صناديق التقاعد المدني والعسكري والمستثمرة كسندات حكومية وأذون خزانة، قد بلغت أكثر من (500) مليار ريال تقريباً حتى ديسمبر 2011م، وتستثمر هذه الأموال في سندات وأذون الخزانة بمختلف الآجال، ولم تستثمر في قطاعات إنتاجية أخرى واعدة تتم الاستفادة منها في استيعاب أعداد كبيرة من العاطلين الذين هم اليوم خارج سوق العمل، والتي يمكن أن توظف في قطاعات إنتاجية أخرى واعدة لدعم الاقتصاد الوطني كقطاع الزراعة والصناعة والثروة السمكية والصناعات الاستخراجية.

كما أن النظام التعليمي في اليمن يقوم بتخريج كوادر لمختلف القطاعات، في حين لا يقوم بإعدادهم كمّاً وكيفاً، فهو لا يمدهم بالكفاءات والمهارات وبناء القدرات المطلوبة، فمؤهلاتهم وخبراتهم لا تتطابق ولا تتناغم ولا تتوافق مع الأعمال المطلوبة في سوق العمل، ولهذا السبب فإن حكومة الوفاق، ممثلة بالجهات المختصة، معنية بتكثيف جهودها في إدراج برامج وخطط تدريبية ومهنية وتقنية نوعية تتواكب وتتوافق مع المعطيات الجديدة لسوق العمل اليمني والخليجي ضمن أولويات وسياسات وبرامج الحكومة، ففي اعتقادي أن المؤسسات اليمنية، خصوصاً في ظل الظروف الحالية لا تستطيع استيعاب أعداد متزايدة من العمالة التي تثقل كاهلها ويتعذر استيعابها في ما بعد في سوق العمل اليمني، فالحل لهذه القضية – في اعتقادي – هو أن تقوم الدولة، ممثلة بالجهات ذات العلاقة، بالعمل الجاد والمضني لاجتذاب رؤوس الأموال المهاجرة في الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية المباشرة الانتقائية التي تعتمد على الكثافة العمالية لاستيعاب مزيد من مخرجات التعليم ومن العمّال الجدد والاتجاه نحو زيادة تنويع وتوسيع مصادر الدخل والإدارة الجيدة لموارد الدولة الاقتصادية والاهتمام بالقطاع الخاص الذي يمكن أن تجعله شريكاً فاعلاً في المستقبل ومصدراً رئيسياً لفرص العمل الجديدة في الاقتصاد اليمني.

«مستقبلي أصنعه بنفسي» برنامج يستهدف تطوير إدارة الذات

■ اختتمت منظمة شباب TODAY في محافظة تعز برنامج «مستقبلي أصنعه بنفسي»، والذي شارك فيه نحو 200 شاب وشابة.

وتلقى المشاركون تدريبات في التخطيط الشخصي الاستراتيجي ، وإدارة الذات وتسويق الذات.

ووفقاً لمسئول فريق المنظمة نصر عبدالعزيز إن البرنامج يأتي ضمن برامج فريق المنظمة في تعز والتي تستهدف الشباب في عدة مجالات مختلفة للمساهمة في بناء وتطوير قدرات الشباب.

مشيداً بالروح الشبابية والهمة العالية التي يمتلكها شباب تعز. وأوضح بأن المنظمة ستكون لها أنشطة رائدة ومتميزة في محافظة تعز علماً بأن البرنامج قد استمر لمدة أسبوعين قدمت فيه العديد من البرامج والدورات التي من شأنها المساهمة في بناء شخصية الشاب اليمني كشاب إيجابي وفاعل .

وتهدف منظمة شباب TODAY إلى تأهيل وتدريب الشباب وتحفيز وصقل مهاراتهم وإكسابهم القدرات اللازمة للنجاح في الحياة واكتشاف مواهب الشباب وصقلها وكذا اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات والمبادرات الخاصة لدى الشباب اليمني والعمل على الحد من تفاقم ظاهرة بطالة الخريجين والشباب، لاسيما في أوساط خريجي الجامعات والكليات.

كما تعمل على دمج وإشراك الشباب اليمني كعنصر فاعل في تصميم وتنفيذ مشاريع ثقافية ومجتمعية وعلمية، وتشجيع ودعم ثقافة العمل التطوعي بين صفوف الشباب في اليمن وتعزيز الديمقراطية وثقافة الحوار بين الشباب في اليمن وزيادة وعي المجتمع المحلي والعالمي حول قضايا واحتياجات الشباب اليمنيين وتأهيل وتدريب الشباب في مجالات الحياة المختلفة وإيجاد بيئة مناسبة للشباب للاستفادة من أوقاتهم.

خريجو التعليم الأساسي والثانوي يستحوذون على اهتمامات مؤسسات ومراكز التدريب

كتب/محمد راجح

■ تخوض مؤسسات ومعاهد التنمية البشرية ومراكز التدريب سباقاً محموماً فيما بينها للاستحواذ على شريحة اجتماعية هامة تتمثل بخريجي التعليم الأساسي والثانوي بغرض تأهيلهم وإكسابهم مهارات تتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

ودشنت العديد من المؤسسات والمعاهد برامج متعددة لتأهيل خريجي التعليم منذ مطلع العام في توجه جديد في عمل وأنشطة هذه المراكز التي تبحث كما يرى خبراء في هذا المجال عن الاستفادة من هذه الإستراتيجية الجديدة واستقطاب مؤسسات ومنظمات دولية داعمة لهذا التوجه من التأهيل والتدريب البشري والتنموي.

تتركز البرامج التي تم تدشينها من قبل أكثر من معهد ومؤسسة ومركز تدريبي في محافظات "أمانة العاصمة ، عدن ، تعز ، الحديدة ، لحج، حضرموت " كمراحل أولية على أن يتم تعميمها في بقية المحافظات.

وتهدف البرامج بحسب منظميها إلى المساهمة في مكافحة البطالة والفقر ونشر ثقافة المشروع الخاص في المجتمع من خلال تدريب الشباب والشابات في الفئة العمرية 22-17 عاما في المجالات المهنية والفنية والتقنية واللغات بحسب ميولهم واهتماماتهم ، فضلا على تدريبهم على مهارة إعداد دراسة جدوى اقتصادية لمشروع صغير وتقديم قرض ميسر خالي من الأرباح.

وبحسب مسئولة البرامج في مؤسسة اليمن للتدريب بهدف التوظيف بشارة دغيش فإن هناك أهمية لمثل هذه البرامج التي تستهدف الطلاب غير القادرين على الدراسة الجامعية لإكسابهم مهارات دخول سوق العمل .

وشددت على أن هناك أهمية للتدريب والتأهيل لتطوير الكوادر البشرية وخريجي الجامعات والتعليم الأساسي والثانوي لأن الطالب يتخرج وراسه مفرغ من المواد التعليمية ولا يمتلك القدرة على العمل في الميدان بالإضافة إلى عدم قدرة أغلبهم على التفاهم مع الآخرين ومواجهة العمل أو عملية الحصول على عمل لأن البعض يجهل أساليب ومهارات الأداء في ميدان العمل.

ويستهدف البرنامج بشكل رئيسي خريجي التعليم غير القادرين على الدراسة الجامعية ومن المتسربين من التعليم .

وترى دغيش أن هناك ضرورة لعملية التأهيل في الجوانب الإدارية وفي كيفية النجاح في مقر العمل وكذا التدريب بشكل عملي بالإطلاع على الأداء في بعض الشركات والمؤسسات.

وأضافت: أيضا نسعى كوسطاء بين هولاء الباحثين عن عمل والجهات والمؤسسات والشركات بحيث يتم توصيل هذا الباحث عن فرصة العمل لهذه الجهة أو تلك وإقناعهم بأن يتم استيعابه لديهم لكي يتعرف على جو الأعمال وكيفية تسييرها وإكساب الخبرة والمهارة اللازمة بحيث يستطيع بعد ذلك أن يسوق نفسه بنفسه.

من جانبه يؤكد مدير عام مؤسسة التواصل للتنمية رائد إبراهيم أهمية تنفيذ مثل هذه البرامج لتأهيل وتدريب الشباب الذي يعول عليهم في بناء اليمن الجديد ، منوها بأن الشراكة أصبحت مهمة للتعاون والتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني .

مشيراً إلى أن مثل هذه البرامج تهدف لمعالجة مشكلة الشباب بعد التخرج من الثانوية الذين حصلوا على نسبة متدنية لا تؤهلهم للالتحاق بالتعليم الجامعي، بالإضافة إلى أن هناك أعداداً كبيرة جداً من الشباب محرومين من الالتحاق بالتعليم الجامعي، ولا يحظون بفرصة الالتحاق بالتعليم الفني والمهني وتزداد سنوياً بمعدلات متراكمة مما يحول جزءاً كبيراً منهم إلى العمالة الرخيصة غير المؤهلة أو البطالة وما لها من آثار اجتماعية ونفسية على الفرد والمجتمع.

قصة نجاح

ناصر مهتم:

لست عالة على مجتمع.. يشعرني بالسعادة

تنمية بشرية/خاص

● ناصر سعود مهتم نموذج للإصرار والإرادة في خدمة الناس والارتقاء بدور الفرد ليصبح رقما صعبا في الحياة المجتمعية.

ناصر كان النجاح يراوده عندما قدم إلى صنعاء من محافظة مأرب للبحث عن فرصة عمل ويعيل أسرة معتمدة عليه حيث يحمل بكالوريوس هندسة نفطية لكنه ظل لفترة بدون عمل.

أراد النجاح ولم يستسلم للبطالة رغم ما يحمله من شهادة ، بحث عن الطريق الذي يجعله شخصاً فاعلاً في المجتمع الذي يهدف لخدمته.

يقول بأنه بذل جهداً لتطوير نفسه وتأهيل قدراته وصقل مواهبه من خلال التحاقه بالعديد من الدورات والبرامج التأهيلية .

يضيف أن البرامج التدريبية التي سعى إليها لتطوير قدراته أثرت في تحقيق أهدافه بالإضافة إلى إصراره على النجاح وامتلاكه الإرادة اللازمة لذلك.

يرى ناصر أن التعليم الجامعي يعاني من اختلالات عديدة وأغلب مخرجاته لا تلائم سوق العمل التي تتطلب تخصصات حديثة متطورة وقدرات عملية يجب على الطالب أن يكون متسلحاً بها.

ويشير إلى أهمية أن يمتلك الخريج للمهارات والمواهب اللازمة التي تجعله مؤهلاً لتطوير نفسه وإيجاد عمل مناسب وفقاً لتخصصه.

إصرار ناصر على النجاح والتخلص من رصيف البطالة قاده للعمل في إحدى الجهات المتخصصة بالنفط والمعادن وهو التخصص الذي يناسب تخصصه ، حيث يعمل كمهندس جيولوجي.

يشعر ناصر بالسعادة لأنه ليس عالة على المجتمع كما يقول ، حيث أصبح يعيل أسرته بكل اقتدار ويعمل على خدمة مجتمعه من خلال المجال الذي يعمل فيه.

يدعو ناصر الشباب إلى التحلي بالإرادة والإصرار على النجاح والبحث عن السبل والطرق التي تحقق الأهداف المرسومة وعدم الاستسلام للبطالة والتأهيل العلمي الضعيف الذي يقود أغلب الخريجين لطابور الباحثين عن الأعمال.

يتوقع ناصر أنه إذا تجاوزت بلادنا لازمتها الراهنة بسلام وعرف كل مواطن مسئوليته تجاه الوطن فإن البلاد ستستقر اقتصادياً وتنموياً وتتطور.

أمنية ناصر أن تخرج البلاد متعافية وأن تختفي البطالة خلال السنوات القادمة لأنها السبب الرئيسي للفقر وخلق العديد من الظواهر السلبية في المجتمع.

استطلاع

جهاز كمبيوتر بدلاً عن قطعة سلاح

تنمية بشرية/ خاص

القائمون على تنفيذ برنامج (سي بي ال) الذي ينفذه صندوق تنمية المهارات بالتعاون مع إحدى المنظمات الدولية يؤكدون على أهمية البرامج المرتبطة بالمهارات الحياتية والتأثير الذي تحدثه في تغيير المجتمع.

مشيرين إلى ما أحدثه هذا البرنامج الذي يتم تنفيذه في بعض المحافظات اليمنية النائية والتي تعاني من إشكاليات اجتماعية كالثارات وغيرها مثل محافظات مأرب والجوف وشبوه، حيث أحدث ولو بنسبة ضئيلة تغيراً ملموساً في المتدربين الشباب المنخرطين في البرنامج في هذه المحافظات.

مؤكدين أن أحد الشباب ممن شارك في البرنامج وهو من محافظة الجوف كان يطالب والده في شراء قطعة سلاح ولكن عندما خضع لبرنامج (سي بي ال) قرر تغيير رأيه وطلبه من والده وطالبه بشراء جهاز كمبيوتر بدلاً من السلاح وهذا يؤكد أن هناك تغييراً يمكن إحداثه من خلال تنفيذ مثل هذه البرامج التدريبية والمهارات الحياتية في بعض المناطق النائية.

ويشدد خبراء على أهمية التركيز على بعض المحافظات النائية التي تعاني من إشكاليات اجتماعية معينة مثل الثارات والتي تنتشر فيها بعض الأعمال السلبية مثل التخريب والتقطع وغيرها بحيث يتم تنفيذ برامج تأهيلية متعددة لإشغالهم بأشياء أخرى أكثر نفعاً لهم ولمجتمعهم وبشكل خاص التركيز على المهارات الحياتية .

سنبني دولة مدنية، حديثة.. دولة النظام والقانون

عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية